# يجب على المملكة العربية السعودية الإفراج عن جميع سجناء الرأي فورا ودون قيد أو شرط بغض النظر عن شروط العفو الملكي

تخشى منظمة العفو الدولية أن يتم استبعاد معظم سجناء الرأي، على الأرجح، من العفو الملكي الذي أعلنه الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في 29 يناير/ كانون الثاني، وفقاً لشروط العفو الواردة في برقية وزارة الداخلية.

وقد أشار العفو الملكي الى الشروط الواردة في برقية وزارة الداخلية بتاريخ 27 يناير/ كانون الثاني، والذي اطلعت منظمة العفو الدولية على نسخة منها، وهي تستثنى من هذا العفو مرتكبي " الجرائم التي تمس أمن الدولة". وعبارة "الجرائم التي تمس أمن الدولة" لا تشير إلى مواد واضحة المعالم أو مدونة في القوانين السعودية ولكنها تعود الى قائمة فضفاضة من التهم يواجهها عادة نشطاء حقوق الإنسان وسجناء الرأي في كل من المحكمة الجزائية المتخصصة، ذات السمعة السيئة والمختصة بالنظر بقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، والمحاكم الجزائية الأخرى.

إن سجناء الرأي الذين اعتمدتهم منظمة العفو الدولية وأسماؤهم مدرجة أدناه، جميعهم تقريبا قد حكم عليه بالسجن بتهم تتعلق بأمن الدولة التي أصبحت تصنف على أنها "جرائم إرهابية" بموجب قانون مكافحة الإرهاب الصادر في فبراير/ شباط 2014. وكثير منهم حوكم من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي المحكمة الوحيدة الخاصة بقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، وعليه يمكن بالتالي اعتبارها قضايا ذات صلة بأمن الدولة.

والاتهامات التي على أساسها صدرت الأحكام على الناشطين في مجال حقوق الإنسان وسجناء الرأي الآخرين، تعتبر هي وتنويعاتها الآن من "الجرائم الإرهابية"، وتشمل عادة " الخروج على ولي الأمر ونزع يد الطاعة"، و "السعي لزعزعة الأمن ونشر الفوضى من خلال الدعوة للتظاهر"، و"الإساءة إلى سمعة المملكة"، "فضلا عن" الاتصال بجهات خارجية وتزويدها بمعلومات ووقائع غير صحيحة "و"تأسيس أو الاشتراك في تأسيس جمعية غير مرخصة ".

ووثيقة وزارة الداخلية ذات الثلاث صفحات التي تنص على شروط العفو لا تذكر كل الشروط التي علمت بها منظمة العفو الدولية، بما في ذلك الشرط الذي تستخدمه عادة السلطات في السنوات الأخيرة في شكل تعهدات، إما شفوية أو مكتوبة وموقعة من قبل السجناء، وتحمل "الاعتذار عن ما بدر منهم، والتعهد بعدم تكرارها". وعادة ما يعني هذا أن الناشطين اضطروا إلى وقف نشاطهم والتخلي عن حقهم في حرية التعبير. وقد علمت منظمة العفو الدولية أن المسؤولين قد توجهوا إلى بعض سجناء الرأي الحاليين في الأسبوع الماضي للاستفسار بشكل غير رسمي عن رد فعلهم على هذا العفو المحتمل والمشروط.

**شروط العفو المعلنة**

البرقية الرسمية لوزارة الداخلية تصنف الأحكام والقضايا والجرائم في عدد من الفئات، بما في ذلك إقامة الحدود مقابل أحكام التعزير، و حالات "الحق العام" مقابل حالات "الحق الخاص"، و "الجرائم الكبيرة" مقابل الجرائم غير الكبيرة، وسنوات السجن، ومبلغ الغرامات المالية، وإذا ما أدين شخص وحكم عليه أو لم تتم إدانته، أو إذا كان مشتبه به أو متهم ولكن لم يحكم عليه بعد.

وتستثنى من العفو قائمة من 14 نوعاً مختلفاً من الجرائم كتلك التي تقام عليها الحدود، والجرائم المرتبطة بالحقوق الخاصة، و"الجرائم التي تمس أمن الدولة"، وكذلك "تهريب المخدرات" و "الاغتصاب والسطو المسلح وقطع الطرق" والتي هي جرائم يعاقب عليها بالإعدام في المملكة العربية السعودية.

وجرائم "الحق الخاص" لا يمكن العفو عنها دون موافقة الفرد أو الأفراد الذين تعرضت حقوقهم للانتهاك والذين قاضوا من جنا عليهم وكسبوا دعاواهم القضائية. وبالتالي فإن العفو الملكي لا يغطي سوى حالات "الحق العام" حيث توجه النيابة العامة اتهامات ضد الجاني الذي تعتبر أنه أضر الدولة، أو الممتلكات العامة أو المجتمع الوطني، أو انتهك قوانين البلد.

وأحكام الحدود تعتبر ثابتة لأنها مذكورة في القرآن، وبالتالي تم استبعادها من العفو. أما أحكام التعزير فتعتبر عادة عقوبات تقديرية وتصحيحية لجرائم أقل شأناً. فلذا إن السجناء المحكوم عليهم بعقوبات التعزير لجرائم غير كبيرة ومرتبطة "بالحقوق العامة" سوف يشملهم العفو الكامل ويفرج عنهم، ولن يكون من المتوقع أن يدفعوا أي غرامات أو أن يجلدوا، إلا إذا كان الجلد يتعلق بجريمة يقام عليها الحد.

وأولئك الذين أدينوا بارتكاب "جرائم خطيرة" مرتبطة " بالحق العام" سيتم العفو عنهم تماما من دفع الغرامات ومن التعزير بالجلد، ولكنهم سيقضون في السجن ربع المدة المحكوم عليهم بها، إذا كان الحكم بالسجن لمدة عامين أو أقل، وسيقضون نصف المدة إذا كانت أحكامهم بين سنتين وخمس سنوات، وثلثي المدة إذا كان الحكم بالسجن لأكثر من خمس سنوات.

والعديد من قرارات العفو الملكي السابقة تضمنت شروطاً مماثلة لتلك الواردة في بيان 27 يناير/ كانون الثاني الرسمي. كما اشتمل بعضها على المزيد من المعايير، مثل سن المحكوم عليه، أو نوع من المخدرات الموجودة في حوزة المشتبه فيه المحكوم عليه لحيازته المخدرات. وفي بعض قرارات العفو الملكي السابقة على سبيل المثال، تم العفو عن السجناء المحكومين بتهم تتعلق بحيازة القات، وهو نبات منبه يشيع استخدامه في اليمن حيث يسمح القانون بذلك.

وفي العادة أيضاً كانت "الجرائم التي تمس أمن الدولة" تستبعد من قرارات العفو الملكي السابقة. لكن الفرق هذه المرة هو أنه من المرجح أن لا يتم العفو عن سجناء الرأي خلافاً لبعض المناسبات السابقة، نظرا لأنهم استهدفوا بشكل مباشر من قبل وزير الداخلية الحالي وبالنظر إلى أن "الجرائم التي تمس أمن الدولة" قد باتت مدرجة بشكل أكثر وضوحاً على أنها "جرائم إرهابية" بموجب قانون مكافحة الإرهاب.
ويلاحظ غياب نوع واحد من الجرائم عن القائمة الحالية للجرائم المستثناة هي تلك المتعلقة بإيذاء أو الإساءة إلى الإسلام، والتي كانت تستبعد بوضوح من معظم قرارات العفو السابقة. غير أنها هذه المرة لم تذكر على وجه التحديد سواء بتضمينها أو استبعادها.

**إمكانية تطبيق العفو على سجناء الرأي الحاليين**

وقد حددت منظمة العفو الدولية أسماء أكثر من عشرة سجناء رأي في المملكة العربية السعودية، وضعوا وراء القضبان لنشاطهم السلمي. ومن بينهم الشيخ سليمان الرشودي، والدكتور عبد الله الحامد، والدكتور محمد القحطاني، والدكتور عبد الكريم الخضر، ومحمد البجادي، وفوزان الحربي، والدكتور عبد الرحمن الحامد، وصالح العشوان، وعمر السعيد، وفاضل المناسف، ولجين الهذلول، وميساء العمودي، ووليد أبو الخير، ورائف بدوي.

ويبدو أن كل الذين اتهموا بارتكاب وأدينوا بتهم مثل "الإخلال بالنظام العام" و"زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة"، و" تعريض وحدتها الوطنية للخطر"، و" تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده"، أو" الإساءة الى سمعة الدولة أو مكانتها "، والتي هي تشكل مجمل التهم الموجهة للناشطين والنقاد، يبدو من المرجح أن تستبعد من العفو. وهذا يشمل جميع سجناء الرأي المذكورين أعلاه، مع استثناء محتمل لرائف بدوي.

إن جلد رائف بدوي، والذي تسبب في انتقادات دولية على مدى الأسابيع الماضية، لا علاقة مباشرة له بجرائم "أمن الدولة"، على الرغم من أنه قد حكم عليه واتهم "بالإساءة إلى الإسلام"، التي تعتبر "جريمة خطيرة"، وتأسيس "شبكة الليبراليين السعوديين" التي تتضمن معلومات "تمس بالنظام العام". لكن من غير الواضح ما إذا كانت ستشمله مراسم العفو.

ونظرا للطبيعة الغامضة للجرائم المدرجة على أنها تتعلق بأمن الدولة، فليس من المستبعد أن تتمكن النيابة أو السلطات من جعل الحجة القائلة بأن "الإساءة إلى الإسلام"، وكذلك "المس بالنظام العام" ينبغي اعتبارهما من "الجرائم التي تمس أمن الدولة". ولكن إذا قررت السلطات عدم تبني هذه الحجة، وإدراج رائف بدوي في العفو، فوفقاً لشروط العفو المذكورة أعلاه، سوف يتم إلغاء جلده وترفع عنه الغرامات، وتخفض عقوبته من السجن 10 سنوات إلى سبع فقط.

خلال الأيام القليلة الماضية، ذكرت وسائل الاعلام السعودية أنباء العفو والإفراج عن مئات المحكومين والسجناء. ووفقاً لهذه التقارير، فالذين أعفي عنهم حتى الآن هم من المدانين الجنائيين، وليسوا السجناء السياسيين. ولا يبدو أن أي شخص حالته تماثل حالة رائف بدوي قد عفي عنه، وليس هناك من مؤشر يدل على أن رائف بدوي أو غيره ممن حكم عليه في اتهامات مماثلة سيتم العفو عنهم. وعلى الأرجح لن يتم العفو عن جميع سجناء الرأي الآخرين ونشطاء حقوق الإنسان.

ويجب على المملكة العربية السعودية أن تفرج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع الذين سجنوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وينبغي عليها تخفيف جميع أحكام الإعدام، والعقوبات البدنية، وإطلاق سراح السجناء الذين أدينوا في محاكمات جائرة أو إعادة محاكمتهم، وفق إجراءات تحترم المعايير الدولية.

1- لمزيد من المعلومات انظر: " السعودية: عام مضى وما زال قانون مكافحة الإرهاب يوفر الغطاء القانوني لإسكات المعارضة" (MDE 23.012.2015) في http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/012/2015/enEN